

## بيان صحفي

### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمساعدة العراق في مكافحة الفساد

بغداد 24 مارس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) - بعد معاناة على مدى عقود من الرقابة الإقتصادية الهزيلة والممارسات الإدارية الغير فعالة , أطلقت الحكومة العراقية يوم الأربعاء أول إستراتيجية لمكافحة الفساد في البلاد, التي تم تطويرها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

وشدد نوري المالكي رئيس وزراء العراق على تقديم خطة حكومته الوطنية لمكافحة الكسب الغير مشروع قائلاً "هذه ليست إستراتيجية نظرية، بل مزودة برؤية واضحة وخطوات ملموسة من أجل مكافحة الفساد".

وفي الوقت نفسه أكد على أهمية نشر ثقافة مكافحة الفساد في جميع المؤسسات الحكومية والمناهج التعليمية، وكذلك في صفوف الرأي العام، مشيراً إلى أن الإستراتيجية الجديدة هي إنتصاراً للشعب العراقي .

الممثل الخاص للأمين العام في العراق، آد ميلكرت، أثنى على السلطات العراقية ومنظمات المجتمع المدني لتطوير هذه الإستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة التزوير مؤكداً دعم الأمم المتحدة المتواصل للقضاء على الفساد في البلاد .

وقال السيد ميلكرت " الأمم المتحدة، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، وبدعم من المانحين الدوليين، إمتازوا بالمشاركة في تقديم المساعدة التقنية لصياغة هذه الإستراتيجية المميزة لمكافحة الفساد"، ، وأضاف: " إننا نتعهد إستمرار دعم الأمم المتحدة لتنفيذ هذه الخطة".

وحيث أنها الأولى من نوعها في العراق، الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد كانت نتاج جهد تعاوني واسع شمل مجلس مكافحة الفساد المشترك (JACC)، ولجنة النزاهة وديوان الرقابة المالية، والمفتشين العامين، ولجنة النزاهة في مجلس النواب، والبنك المركزي وعدد من المنظمات الغير حكومية .

بناء على تقييم شؤون الدولة ونقاط ضعفها في الفساد " باستخدام الأدوات المتعارف عليها عالمياً التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة " وتتضمن الإستراتيجية (200) بند عمل لمكافحة الكسب غير المشروع .

إبتداء من يونيو من هذا العام، سيتم طرحها وعرضها على المسؤولين المنتخبين والموظفين الحكوميين، والزعماء الدينيين، وقادة المجتمعات المحلية، وممثلي المجتمع المدني والصحفيين في جميع أنحاء العراق، من خلال سلسلة من ورش العمل التي تحدث في جميع محافظات البلاد (18 محافظة). وهذه الحملة التي مدتها ستة أشهر وتنتهي في كانون الأول / ديسمبر، ستطلق أيضا مظاهرات وطنية للنزاهة، منسقة من قبل لجنة النزاهة .

أصبحت حكومة العراق من الدول الموقعة على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) في مارس 2008 معلنة بأنها ستطور وتنفيذ إستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد .

لدعم هذا الإلتزام الهام، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أطلقا برنامج مدته خمس سنوات لمساعدة العراق في مكافحة الفساد، بما في ذلك دعم إذعان البلاد لإتفاقية مكافحة الفساد وتطوير الإستراتيجية الجديدة .

### للمحررين :

باعتباره أكبر وكالة للأمم المتحدة في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يملك أكثر من (140) موظف وطني ودولي قائمين في مقره في العاصمة الأردنية عمان، وفي بغداد وأربيل والرمادي والنجف مع ميزانية سنوية تبلغ حوالي (90) مليون دولار أمريكي، وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حوالي (500) مليون دولار أمريكي كمساعدات إنسانية وتنموية للعراق منذ عام 2004.

دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو دعم حكومة وشعب العراق في إنتقالها بإتجاه المصالحة والسلام والإستقرار من خلال التركيز على دوائر الحكم، وتخفيف حدة الفقر، والإنتعاش الإقتصادي، والإجراءات المتعلقة بالألغام والبيئة. حاليا الوكالة تنفذ مايزيد عن (60) مشروع في أنحاء البلاد .

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع [www.iq.undp.org](http://www.iq.undp.org) للإستفسارات الإعلامية، الرجاء الإتصال بالسيد: بال آرسايتز رئيس الإتصالات والعلاقات الخارجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

البريد الإلكتروني: [paal.aarsaether@undp.org](mailto:paal.aarsaether@undp.org)

موبايل: (+962) 79 7204 209

هاتف: (+962-6) 560 8349